

دور تمويل أنشطة الاقتصاد الأزرق في تعزيز استثمارات التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر

The role of financing blue Economy Activities in promoting sustainable development investments: Case study of Algeria

زميت صوفيا

ZEMMIT Sofia

مخبر رأس المال البشري والأداء، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)،

zemmit.sofia@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2025/11/08

تاريخ القبول: 2025/10/04

تاريخ الاستلام: 2025/01/31

ملخص:

يعد تمويل الاقتصاد الأزرق من أهم العمليات التي تدعم استثمارات التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تطور تمويل الاستثمارات الزرقاء في الجزائر وأثره على حركة التجارة الخارجية من إنتاج الصيد البحري في الجزائر. وقد توصلنا في الدراسة التحليلية لحالة الجزائر إلى أن تمويل الاقتصاد الأزرق يساهم في تطور المشاريع الاستثمارية الزرقاء ويرفع من حركة صادرات وواردات إنتاج الصيد البحري وتطور عدد السياح. كلمات مفتاحية: الاقتصاد الأزرق، تمويل المشاريع الزرقاء، التنمية المستدامة، المناطق الساحلية، الصيد البحري.

تصنيفات JEL: Q22 ؛ Q18 ؛ G21

Abstract:

Financing the blue economy is one of the most important processes that support sustainable economic development investments.

المؤلف المرسل: زميت صوفيا، الإيميل: zemmit.sofia@univ-alger3.dz

This study aims to shed light on the development of financing blue investments in Algeria and its impact on foreign trade movement from marine fishing production in Algeria.

In the analytical study of the case of Algeria, we concluded that financing the blue economy contributes to the development of blue investment projects and also increases the movement of exports and imports of marine fishing production and development of tourists.

Keywords: Blue economy; financing blue projects; sustainable development; coastal areas; Sea fishing.

JEL Classification Codes : G21 ; Q18 ; Q22

1. مقدمة :

في ظل تداعيات الأزمات العالمية التي تعاني منها اقتصاديات الدول، وجب الاهتمام بتقديم تحليل معمق ودراسة دقيقة للنماذج الاقتصادية الحالية من أجل تنفيذ مسارات التنمية المستدامة ومراجعتها لتحديد نقائص الاستراتيجيات المتبعة في إدارة هذه النماذج واستدراكها بأسرع وقت ممكن للرفع من إنتاجية كل اقتصاد على حدا والرفع من مستويات الاستثمارات ذات الصلة.

حيث أخذ التوجه التنموي المستدام حيزا هاما في الجزائر منذ سنوات لاستغلال الثروات الطبيعية المتنوعة في تلبية حاجات الفرد المتزايدة استغلالا أمثلا بحيث تحافظ على نصيبه منها في المستقبل ودون إهدار لها، فمن نتائج الاهتمام بالبحث عن تلك المسارات برز مفهوم الاقتصاد الأزرق كأحد أهم المجالات الاقتصادية التي تتيح فرصا استثمارية متعددة يمكن الاعتماد عليها في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة وتغطية متطلبات الاقتصاد من أمن غذائي واستحداث مناصب شغل دائمة والنهوض بالتجارة الخارجية وتفعيل قطاعات حساسة كالسياحة والصناعات التقليدية وغيرها، كلها ركائز من شأنها دعم تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

على الرغم من مقومات الاقتصاد الأزرق فرصه الاستثمارية المذكورة تبقى تواجه تحديات كثيرة وأهمها التمويل الأزرق الذي يعد ركيزة تستند عليها الاستثمارات الزرقاء في دفع عجلة التنمية المستدامة لأي بلد.

1.1 إشكالية البحث:

على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم تمويل أنشطة الاقتصاد الأزرق في التنمية المستدامة في الجزائر؟

2.1 فرضيات البحث:

- للإجابة على إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضية أو الفرضيات الآتية:
- الفرضية (01): الاقتصاد الأزرق يعطي دفعة قوية للتنمية المستدامة في الجزائر.
- الفرضية (02): لا يؤدي الاقتصاد الأزرق أي دور بشكل أو بآخر في تفعيل عجلة التنمية المستدامة في الجزائر.

3.1 أهداف البحث:

- يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:
- تسليط الضوء على المقاربات المفاهيمية للتنمية المستدامة بالتركيز على بعد الاقتصاد الأزرق بالتحديد وأهمية دعم المشاريع المقاولاتية الزرقاء.
- إعطاء نظرة شاملة تطور تمويل الاستثمارات الزرقاء في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.
- إبراز أثر الاقتصاد الأزرق على حركة التجارة الخارجية من إنتاج الصيد البحري في الجزائر وكذا السياحة الساحلية.

4.1 أهمية البحث:

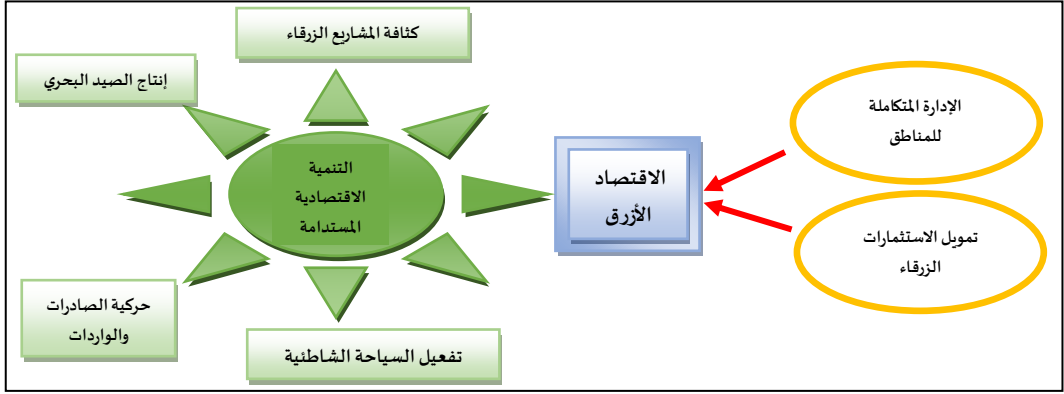
تتأني أهمية دراستنا من خلال إبراز دور المؤسسات المالية والبنكية في تمويل المشاريع الاستثمارية التي تدعم أنشطة الاقتصاد الأزرق وتبيان مدى مساهمة هذه الأخيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة التي تنعكس على تطور حركة الصادرات والواردات وإنتاج الصيد البحري كما تساهم في جذب السياح إلى الشواطئ ومنه الترويج إلى السياحة الشاطئية، كل ذلك يؤدي إلى التنوع الاقتصادي في الجزائر.

5.1 منهج البحث والأدوات المستخدمة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية والتحقق من الفرضيات المطروحة اعتمدنا في دراستنا هاته على المنهج الاستقرائي التحليلي من خلال إعطاء نظرة مفصلة حول المفاهيم الأساسية للاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة من جهة ومن جهة ثانية تحليل الإحصائيات ذات الدلالة الواضحة حول مدى مساهمة الاقتصاد الأزرق وتطور مشاريعه في رفع التوجه العام نحو تحقيق الاستدامة التنموية في الجزائر كبلد متوسطي يزخر بكل مقومات التنمية الزرقاء المستدامة.

6.1 هيكل البحث:

يمكن تلخيص هيكل البحث على النحو الآتي:



7.1 الدراسات السابقة:

الدراسة (01): سفيان جبران، دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية في دول المتوسط، مجلة تحولات، العدد 02، جوان 2018، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تعزيز توجهات دول المتوسط نحو اعتماد الاقتصاد الأزرق لتحقيق تنمية مستدامة في المجالين البيئي والاقتصادي على السواء نظرا لما تشتمله هاته الدول من زخم هائل من النظم البيئية ساحلية وبحرية تدعم التنوع البيولوجي الذي يمثل خامس أكبر اقتصاديات العالم.

الدراسة (02): شامية بن عباس، أكرم لعور، التوجه نحو الاقتصاد الأزرق... كمسار جديد لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر عبر البحر المتوسط، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 06، العدد 01، جوان 2019، تهدف هاته الدراسة إلى تسليط الضوء على أشكال التنمية الاقتصادية التي يشملها الاقتصاد الأزرق واستخدام السياحة الساحلية والأنشطة البحرية في الاقتصاد الجزائري التي تعد أحد أهم البدائل المطروحة للتنمية المستدامة، وقد توصلت الدراسة إلى الزامية وضع برامج تنموية متعددة للنهوض بهذا القطاع لتحقيق استدامته.

الدراسة (03): بومعرافي ريم، بوبو نعيمة، تبني الاقتصاد الأزرق كمسار جديد للدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 23، العدد 01، 2023، بالإضافة إلى إبراز مفهوم الاقتصاد الأزرق وروابطه الأمامية والخلفية التي يمكن اعتمادها كمسار جديد وفعال على صعيد الدول النامية للمساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي وازدهار القطاع

الساحلي والبحري، وقد توصلت الدراسة إلى وجوب تسخير مزيدا من إمكانيات سواحل الجزائر والبرامج التنموية خاصة بالقطاع الساحلي وضمان استدامتها.

الدراسة (04): بن يحي نسيمة، الاقتصاد الأزرق آلية لتحقيق التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط، مجلة أبحاث، المجلد 07، العدد 02، 2022، هدفت هذه الدراسة على إبراز مساهمة الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة وأهم القطاعات التي يزخر بها البحر الأبيض المتوسط بصفة خاصة والتحديات التي تواجهها، ومن بين ما توصلت إليه الدراسة ضرورة فتح قنوات اتصال مع المنظمات الدولية لحماية البيئة للاستفادة من خبراتها وتعزيز التآزر بين السياسات وفرص الاستثمار لتحقيق النمو الاقتصادي الأزرق.

الدراسة (05): Smith-Godfrey, S. "Defining the Blue Economy", Maritime Affairs.

Journal of the National Maritime Foundation of India, 05. (26 April 2016).

أجرت هذه الدراسة مراجعة للأدبيات لتحليل تعريف مناسب للاقتصاد الأزرق من حيث الحد الأدنى للمعايير الضرورية للاقتصاد الأزرق كما هدفت الدراسة إلى هيكلة أنواع الأنشطة المرتبطة بخدمات المحيطات والتوصل إلى تحديد ما يعرف بمجالات التركيز لنمو الاقتصاد الأزرق. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإضافة التي جاءت بها دراستنا عن باقي الدراسات هي التركيز على أحد أهم مرتكزات الاقتصاد الأزرق وهو دور المؤسسات المالية في تقديم الدعم المالي الذي يعزز من كثافة المشاريع الاستثمارية الزرقاء التي تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية المستدامة على المدى الطويل مما يحفظ نصيب الأجيال المستقبلية من الثروات البحرية والساحلية.

2. الإطار العام للاقتصاد الأزرق

1.2 أعمدة وأهداف الاقتصاد الأزرق:

أ) مفهوم الاقتصاد الأزرق: هناك من لخصه على أنه: "مجملة الأنشطة الاقتصادية ذات العلاقة بالمحيطات والبحار والسواحل، فهو يغطي مجموعة قطاعات ناشئة مهمة " (European Union, 2018, p. 17)، كما تم تعريفه بأنه: "التصنيع المستدام للمحيطات لخدمة الجميع" (Smith-Godfrey, S, 2016, p. 05) واستغلال مواردها لأجل تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي موازاة مع الحفاظ على الصحة المستدامة للنظام البيئي للمحيطات" (The World Bank, 2017, p. 01) ويربط مفهوم الاقتصاد الأزرق بالتنمية المستدامة يعرف على أنه "استخدام البحر وموارده للتنمية الاقتصادية المستدامة، وعموما

يمثل "أي نشاط اقتصادي في القطاع البحري". (World Wildlife Fund, 2018, p. 02) ، أما عن التعريف الواسع فهو يغطي ثلاثة أشكال اقتصادية "التعامل مع أزمة المياه العالمية، وتنمية الاقتصاد البحري، واقتصاد تنموي مبتكر". (Wenhe, L.& al, 2019, p. 02) للاقتصاد الأزرق ثلاثة معاني مترابطة لكنها متميزة –المساهمة الإجمالية للمحيطات في الاقتصاديات، الحاجة إلى معالجة الاستدامة البيئية والإيكولوجية للمحيطات، فرصة نمو كافة دول العالم بتفعيل اقتصاد المحيطات والبحار". (Middlebury Institute of International Studies, 2020, p. 01)

(ب) أعمدة الاقتصاد الأزرق: يقوم الاقتصاد الأزرق على ثلاثة ركائز وتتمثل في الآتي: (United Nation, 2016, p. 20)

- ◀ الاستدامة الاقتصادية: يتضمن مفاهيم تتعلق بالفرص المستدامة، كفاءة استخدام الموارد، الاقتصاد التدويري، خط القاع الرباعي (أي أنه يركز على نهج رباعي: الإشراف البيئي والمادي والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة والشفافية الدائمة)، وتتمثل أدواته وفرصه في: الموانئ الخضراء، السياحة البيئية، مفاوضة الديون، الرسوم الخضراء.
- ◀ الاستدامة الاجتماعية: يتعلق بمفاهيم المساواة بين الجنسين، تقاسم المنافع، الاستهلاك المستدام، نهج دورة الحياة.
- ◀ الاستدامة البيئية: يتعلق بالمحاسبة عن قيمة الطبيعة، إدارة النظام الإيكولوجي، الحفاظ على التنمية.

(ج) أهداف الاقتصاد الأزرق: الاقتصاد الأزرق كمقاربة تنموية يهدف إلى:

- ◀ حماية البيئة البحرية وضمان استدامتها: جراء تضرر البيئة البحرية وتعرضها للكثير من التدمير وتراجع التنوع البيولوجي فإن الاقتصاد الأزرق يسعى إلى استعادة وحماية النظم الإيكولوجية لما توفره من إمدادات من بروتين الأسماك ومنافع أخرى. (علي عدنان الفيل، 2010، صفحة 331)
- ◀ التخفيف من تغير المناخ: من خلال الموائل البحرية النباتية مثل الأعشاب البحرية التي تقوم بامتصاص 25 % من ثاني أكسيد الكربون الموجود في الغلاف الجوي وأشجار المنغروف. (World Bank Group, 2016, p. 02)
- ◀ بناء القدرات والابتكار: لوضع حلول مبتكرة وتطوير كل من قدرات الموارد البشرية واستراتيجيات التشغيل والأدوات التعليمية. (البنك الدولي، المحيطات، 2019).

تحقيق الأمن الغذائي وسبل العيش.

تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

استخدام الطاقات المتجددة والنظيفة.

2.2 قطاعات الاقتصاد الأزرق:

أ) القطاعات القائمة:

الموارد الحية: وتشمل حصاد الموارد البيولوجية المتجددة وتحويلها لأغذية ومنتجات قائمة على أساس بيولوجي والطاقة الحيوية. (Carvalho, N., & et al, 2019, pp. 35,36) وقد خلق ضغطا مع الطلب المتزايد عليها. وخطر الإفراط في الصيد بتطوير تقنيات الحديثة للصيد. (Baltic Organisations' Network for Funding Science, 2016, p. 37)

الاستخراج البحري للنفط والغاز: الحفر البحري للنفط والغاز يوفر نوعا آخر من الموارد البحرية له أهميته الاقتصادية من حيث الوظائف والإنتاج، لكن يرافقها مخاطر بيئية مرتبطة بالانسكابات النفطية الخطيرة التي لا يمكن غض النظر عنها. (Baltic Organisations' Network for Funding Science, 2016, p. 37)

مشروعات الموانئ والتخزين والمياه: للموانئ دور حاسم في تطوير القطاعات البحرية، وتشمل هاته المشروعات: حركة التجارة، إقامة مشاريع بحرية، المستودعات والتخزين، والأنشطة الخدمية، وتنوع أنشطة الموانئ، كما قد تتنافس البنى التحتية البحرية الأساسية الموانئ على المساحة. (Carvalho, N., & et al, 2019, pp.46-48)

النقل البحري: سواء للركاب أو للبضائع، النقل الداخلي للشحن البحري وتأجير معدات النقل المائي. ويشمل الشحن نقل الركاب عبر الأنهار والبحيرات والممرات المائية الداخلية والقنوات الأخرى. (European Union, "The 2018 Annual Economic Report on EU Blue Economy", 2018, p. 56)

بناء وإصلاح السفن: يوفر بناء السفن الأصول (المادية) والقدرات والتقنيات وخاصة العمل إلى جانب القطاعات الناشئة مثل سفن المساعدة وهياكل الطاقة المتجددة البحرية واستغلال أعماق المحيطات. (Romero, A. F., et al, 2014, p. 53) وهذه الصناعة من أصعب الصناعات المعدنية مع خطر التعرض للمواد الكيميائية الخطرة تستلزم تحسين نوعية الوقود المستخدم مثل انخفاض كمية الكبريت واستبدالها بالغاز المسال، الكهرباء،

الهيدروجين، أو حتى طاقة الرياح. مثل أول عبارة كهربائية بحرية تعمل حاليا في النرويج.
(Corbett, J., & et al, 2016, p. 30)

السياحة الساحلية: وتعتمد على الظروف البيئية خاصة على نوعية المياه الجيدة. وتغطي كل من السياحة الشاطئية والأنشطة الترفيهية مثل السباحة وحمامات الشمس. والأنشطة القائمة على الماء والرياضات البحرية والإبحار والغوص. (Baltic Organisations' Network for Funding Science, 2016, p. 37) وتعد الرحلات البحرية ونقل الركاب وسيلة مهمة للسياحة البحرية والساحلية. (Carvalho, N., & et al, 2019, p. 30)

ب) قطاعات الاقتصاد الأزرق الناشئة:

الطاقة المتجددة البحرية المتجددة: تأخذ شكل الطاقة الحركية (الرياح والتيارات)، الطاقة الميكانيكية (الأمواج)، الطاقة الكامنة (المد والجزر)، الجهد الحراري (تدرجات درجة الحرارة الرأسية) أو حتى الضغط التناضحي osmotic pressure (التدرجات الأفقية للملوحة) وتعد الرياح البحرية هي النشاط الأسرع نموا في الاقتصاد الأزرق.

الاقتصاد الحيوي الأزرق: يرتبط باستخراج الموارد الحية في القطاعات التي تعتمد على الموارد البيولوجية المائية المتجددة كالمحار والأسماك والكائنات الدقيقة والكبيرة الأخرى لإنتاج الأعلاف والمستحضرات الصيدلانية، إضافة إلى الغذاء والمنتجات الحيوية ومستحضرات التجميل والطاقة. (Carvalho, N., & et al, 2019, p. 68)

تحلية المياه: هي تقنية شائعة وبديل الإمدادات المياه تستخدم حاليا للتغلب على نقص المياه في المناطق محدودة الموارد المائية. وتنطوي على عمليات استخدام مكثفة للطاقة. (Carvalho, N., & et al, 2019, p. 76)

التعدين في قاع البحار العميقة: يشير لاستخراج الموارد غير الحية والركام البحري، والمعادن الموجودة في قاع البحار مثل: الزنك، المغنيزيوم والنحاس والقصدير، والمواد الكيميائية المذابة في مياه البحر كالبوتاسيوم والملح. (Carvalho, N., & et al, 2019, p. 73)

الحماية الساحلية والبيئية: بفعل طاقة المد والجزر يكون اضطراب في الرواسب الساحلية. إذ تعد الحماية من ارتفاع مستوياتها على سطح البحر في القرن 21 مهمة جدا، (Christopher, S & Robert J, 2003, pp. 584-599) وكذا حماية تعرض الأسماك والمعادن للاستغلال المكثف، هذا وتتفاقم الآثار مع مدخلات النفايات الملوثة، مما يبرز الحاجة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. (Brown, K., & et al, 2002, pp. 30-40)

3. آليات نمو الاقتصاد الأزرق

يرتبط الاقتصاد الأزرق ارتباطاً وثيقاً بالمناطق الساحلية التي تعرف على أنها: "نطاق الأراضي الجافة ومساحة المحيط المجاورة من المياه والأراضي المغمورة التي تؤثر فيها العمليات الأرضية" (Ketchum, B. H, 1972, p. 16). وهناك ثلاث آليات نمو الاقتصاد الأزرق وهي:

1.3 الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية:

(أ) تعريف الإدارة الساحلية المتكاملة **Integrated coastal management**: وهي "عملية إدارة ساحلية باستخدام نهج متكامل لكافة جوانب المنطقة الساحلية، بما في ذلك الحدود الجغرافية والسياسية، في محاولة لتحقيق الاستدامة"، وتهدف إلى: الحفاظ على السلامة الوظيفية لنظم الموارد الساحلية، الحفاظ على صحة البيئة، الحد من تضارب استخدام الموارد، تسهيل تقدم التنمية متعددة القطاعات.

(ب) خطوات الإدارة الساحلية المتكاملة: وتتمثل في: (Thia-Eng, C, 1993, pp. 81-108)

- تقييم المشكلات والاحتياجات: بتحديد القضايا والمشكلات ثم تقييماتها واسعة التطبيق.
- الخطة: بعد تحديد القضايا والمشاكل ووضع أوزان نسبية، يمكن وضع خطة إدارة فعالة للمنطقة المعنية.
- إضفاء الطابع المؤسسي على الخطة: أي وجود موقف حازم قائم في الوقت الحاضر، بحيث يتم اعتمادها بحيث تكون في شكل خطط واستراتيجيات ملزمة قانوناً.
- التنفيذ: من خلال تطبيق القانون والتعليم والتطوير. وتتجسد على أشكال عديدة لتفعيل الخطة ويتعين أن تكون فريدة من نوعها لبيئاتها.
- تقييم العملية برمتها: الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية هي عملية مستمرة فيجب أن تعدل باستمرار لضمان التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. كتغذية عكسية أي أنه لا توجد "حالة نهائية end state" لارتباطها بمفهوم الاستدامة.

2.3 المناطق البحرية المحمية:

تعرف بأنها "أي منطقة في البيئة البحرية لتوفير حماية دائمة لجزء أو كل الموارد الطبيعية والثقافية الموجودة، متحفظ عليها بموجب قوانين أو لوائح فيدرالية أو ولائية أو إقليمية أو قبلية أو محلية". وذلك لتحقيق خمسة أهداف: التركيز على الحفاظ، مستوى الحماية، دوام وثبات ونطاق الحماية. (Wenzel, L & D'Iorio, M, 2011, p. 51)

وتعد هذه المناطق مصدرا لزيادة مرونة البيئة البحرية تجاه الضغوطات المؤثرة على المحيطات من خلال التلوث الموضعي والصناعات الاستخراجية والتغيرات في كيميائها (تحمض المحيطات) الناتجة عن ارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون بسبب انبعاثاتنا. (Laffoley, D. d'A., (ed.), 2008, p. 28). كما تساعد تلك المناطق في دعم مصايد الأسماك والسياحة بالتالي دعم الاقتصاديات المحلية، فمثلا جزيرة أبو في الفلبين سمحت حماية ربع الشعاب المرجانية بانتعاش الأسماك. (Christie, P.; White, A. T, 2007, pp. 1047-1056)

تحد المناطق البحرية المحمية النموذجية من الناحية الإدارية والتنظيمية الصيد و/أو استخراج النفط والغاز و/أو السياحة وتحد من استخدام أجهزة الموجات فوق الصوتية مثل السونار، ناهيك عن إمكانية تقييد مرور السفن أو حظره إما كإجراء وقائي أو لتجنب الاضطراب المباشر للأنواع البيولوجية. (Agardy, T.& et al, 2011, pp. 226-232).

4. مقارنة الاقتصاد الأزرق والتنمية الاقتصادية

ينصرف مفهوم التنمية المستدامة إلى "تلبية احتياجات البشر في الحاضر دون المساس بقدرة ونصيب الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو المتكامل المستدام الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية والإشراف البيئي، والملائمة من الناحية الفنية والاقتصادية، والقبول من الناحية الاجتماعية". (United Nation, " Africa's Blue Economy: A جديد يحافظ على توازن النظم الايكولوجية البحرية لتحقيق التنمية الاقتصادية باستمرار.

1.4 أهداف التنمية المستدامة الزرقاء: تفتح التنمية المستدامة مجالات واسعة لزيادة فرص العمل للنمو الاقتصادي بنا يتوافق مع العمل اللائق والنمو الاقتصادي المستدام من خلال:

➤ توفير فرص الشغل: تساهم تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك بتوفير التوظيف المباشر ما يزيد عن 350 ألف وظيفة. (سفيان جبران و ايمان قلال، 2018، صفحة 159) فالاقتصاد الأزرق من بين أكثر القطاعات الواعدة من حيث النمو وإمكانية التشغيل.

➤ تنشيط السياحة البحرية المستدامة: توفر الاستثمارات في السياحة المستدامة 6.5 مليون وظيفة مع توقع أن يتجاوز معدل النمو العالمي نسبة 3.5 %، ففي اقتصاد المحيطات من المنتظر أن تشكل السياحة الساحلية والبحرية بحلول 2030 أكبر شريحة للقيمة المضافة وذلك بنسبة 26 %. (سفيان جبران و ايمان قلال، 2018، صفحة 160)

➤ توفير مصادر طاقة جديدة: إضافة إلى ما تمده أعماق البحار بما يزيد عن 20 % من احتياجات العالم من النفط. فهي توفر أحدث مصادر للطاقة المتجددة كالمند والجزر وطاقة

الرياح وطاقات الأمواج، والتي من شأنها أن تدفع بعجلة التنمية الجزرية الصغيرة النامية التي تعاني من قلة مصادر الطاقة ومحدودية المساحة.

- تشجيع الاستثمارات في القطاعات الصناعية الجديدة: خاصة ذات القيمة التجارية العالية المعتمدة على التكنولوجيا والبحث والتطوير مثل: التكنولوجيا الحيوية البحرية.
- الابتكار في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية: بتطوير نظم مستدامة لإنتاج أنواع الأسماك والأعلاف السمكية وإدارة جودة المياه لزيادة الإنتاج وتحسين التغذية.
- تقليص حجم النفايات وإدارتها: يوجد 8 ملايين طن من البلاستيك في المحيطات التي تساهم في تدمير الحياة البحرية ومصايد الأسماك والسياحة تكلف ما لا يقل عن 8 مليار دولار من الأضرار التي تلحق بالنظم الايكولوجية الحية وبحلول 2050 ستحتوي المحيطات على مواد بلاستيكية أكثر من الأسماك. (برنامج الأمم المتحدة، 2019) وهذا يؤثر على تسويق الأسماك وتجهيزها وتصنيعها الذي يمثل مصدر للدخل النقدي، إلى جانب الاستهلاك المباشر لها (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، 2014، صفحة 111).

تعمل مقارنة الاقتصاد الأزرق على جعل التنمية الاقتصادية أكثر استدامة، للتخفيف من التلوث البحري بالتركيز على استراتيجيات الصناعات البحرية الجديدة صديقة للبيئة والأقل استنزافاً لرأس المال الطبيعي، وخلق قطاعات مريحة جديدة وتطوير الصناعات التقليدية الأكثر استدامة. بحيث يرتبط الاقتصاد الأزرق بغالبية أهداف التنمية المستدامة بطرق متنوعة. (United Nation, " Africa's Blue Economy: A policy Handbook ", 2016, pp. 10-11)

2.4 الابتكار الأزرق لتحقيق التنمية المستدامة:

توجهت التنمية الاقتصادية العالمية نحو الصناعات الزرقاء كحتمية لتحويل نمط النمو الاقتصادي أمام الكثافة السكانية العالمية وتساعد الضغوط على الموارد الطبيعية، فأصبح الاقتصاد الأزرق مقارنة فعلية لنموذج التنمية المستدامة بوضع ضمن أولوياته الاعتبارات البيئية من أجل إيجاد حلول للمشاكل البيئية كالتلوث البحري (حموضة المحيطات، تغير المناخ مقابل الاستغلال الجيد للموارد البحرية، تأكل النظم الايكولوجية) وتحقيق هذا يتم عن طريق البحث، التطوير والابتكار في الصناعات الزرقاء لجعلها أكثر منفعة واستدامة.

إن الابتكار في الاقتصاد الأزرق عامل أساسي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، من خلال: تعزيز الإنتاجية بتقديم طرق جديدة للإنتاج وخلق منتجات حديثة، المساهمة في توفير سبل الكسب لعدد الأشخاص وهذا يدفع لرفاه الاجتماعي والنمو الاقتصادي بالمرتبة الأولى، والتركيز الأساسي للاقتصاد الأزرق ينصب على تطوير طرق جديدة لاستخدام المحيط من خلال تغير أساسي في مصائد الأسماك التقليدية أو عن طريق استخدامات جديدة تماما للمحيط مثل: الطاقة المتجددة، التعدين البحري والتكنولوجيا الحيوية البحرية. (Michelle Voyer and others, 2017, p. 11).

وللوصول إلى تنمية مستدامة يعتمد الابتكار الأزرق على العديد من العوامل والمتمثلة فيما يلي:

- وجود نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية والجامعات والمراكز العلمية والبحثية التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة العلمية والتقنية واستيعابها. (عبد الله ونيس الترهاني، 2019)
 - التدريب والتعليم لتحسين المهارات اللازمة لتطبيق التكنولوجيا الحديثة على البيئة.
 - توفير المعلومات والبيانات حول البحار والمحيطات.
 - التمويل للقيام بالبحث والتطوير سواء على المستوى الوطني، الإقليمي والعالمي.
5. تطور الاستثمارات الزرقاء وتمويلها في الجزائر

يعبر التحول الأزرق عن مجموعة الإجراءات والسياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى توسيع نظام الأغذية المائية على نحو مستدام وتعزيزها وزيادة مساهمتها في أنماط غذائية صحية قليلة التكلفة يمكن الوصول إليها مع تعزيز النمو العادل. كما يعبر إنتاج مصائد الأسماك عن جميع الحيوانات المائية (الأسماك، القشريات والرخويات والحيوانات المائية الأخرى) والطحالب والنباتات المائية الكبيرة في المياه العذبة كالشعاب المرجانية وتربية المحار والأصداف البحرية (مصدر اللؤلؤ الخام). (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022، صفحة 225)

وتؤدي التجارة في المنتجات المائية اليوم دورا مهما في توليد إيرادات التصدير والقيمة المضافة وتعد مساهما في الأمن الغذائي العالمي. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022، صفحة 93)، وفتح وفرص العمل بمشاريع تنموية نسوية على غرار الرجالية منها وفق صيغ تمويل جزائرية متعددة وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول 1: تطور مشاريع الصيد البحري وفق صيغ التمويل المتاحة بالجزائر (2012 - 2022)

	Données relatives à l'ANSEJ				Données relatives à la CNAC				« ANGEM-Banque-promoteur »	
	الإجمالي	عدد المشاريع النسوية	عدد المشاريع الرجالية	مبلغ تمويل المشاريع مليون دج	الإجمالي	عدد المشاريع النسوية	عدد المشاريع الرجالية	مبلغ تمويل المشاريع مليون دج	الإجمالي	مبلغ تمويل المشاريع مليون دج
2012	685	11	674	4230,59514	51	0	51	/	-	-
2013	795	12	783	4945,70481	122	0	122	607,2	-	-
2014	916	14	902	5833,61787	206	/	/	1226	-	-
2015	1071			7047,4271	62	-	-	2199	633	37,044818
2016	1119	16	1103	7388,16099	-	-	-	-	702	77,858116
2017	1131	16	1115	7499,50785	15	-	-	1507	752	91,288962
2018	1131	16	1115	7499,50785	451	2	449	3093	804	101,097887
2019	1131	16	1115	7499,50785	475	-	-	3267	844	108,934313
2020	1131	16	1115	7499,50785	75	-	-	351,6	890	117
2021	1133	16	1117	7520	521	-	-	3643	946	130,346327
2022	-	-	-	-	626	-	-	4212	998	139,609807

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

Ministère de l'Industrie, Bulletin d'information Statistique de la PME, (2012-2022).

وقد قامت الجزائر بانتهاج عدة سياسات دعم وبرامج تنمية لقطاع الصيد البحري من أجل

تحقيق حصيلة منتجات بحرية يمكن من خلالها تعزيز الأمن الغذائي في البلد.

1.5 تطور وتمويل الاستثمارات الزرقاء في الجزائر:

الجزائر على غرار باقي الدول اتبعت سياسات تجارية دولية فيما يخص المنتجات المائية من

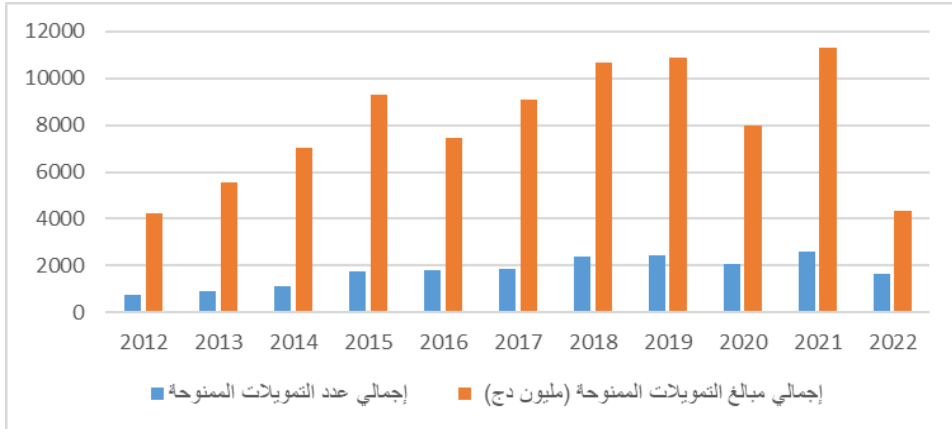
أجل دعم الأمن الغذائي والإرشاء على الركائز الأساسية للتحويل الأزرق ألا وهي التوسع في إنتاج

تربية الأحياء المائية وتكثيفه لتلبية الطلب المتزايد، وتحسين إدارة مصايد الأسماك من أجل توفير

أرصدة صحية، والارتقاء بسلاسل قيمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والابتكار فيها.

ويمكن رصد تطور الاستثمارات الزرقاء والتمويلات الموجهة لها من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل 1: تطور وتمويل الاستثمارات الزرقاء في الجزائر خلال الفترة (2012 – 2022)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

Ministère de l'Industrie, Bulletin d'information Statistique de la PME, (2012-2022).

حيث وصلت المشاريع الاستثمارية الزرقاء المستحدثة إلى 2600 مشروع استثماري جديد ممول سنة 2021، وهذا يدل على اكتساب ثقافة المقاوالية في مجال الصيد البحري من قبل الشباب الجزائري خاصة مع فتح المجال من قبل السلطات ودعم هذا النوع من الاستثمارات فقد بلغت تمويلاتها 11293,30 مليون دج من نفس السنة.

أما من ناحية الإنتاج الكلي للصيد البحري (الشكل 5) فقد وصل إلى أعلى مستوياته سنة 2019 بقيمة بلغت 884104 طن بعد تراجع في الإنتاج دام 09 سنوات، نتيجة التركيز على تنمية قطاعات أخرى وإهمال متابعة الممولة وهذا ما يؤكد متوسط كفاية الامدادات الغذائية.

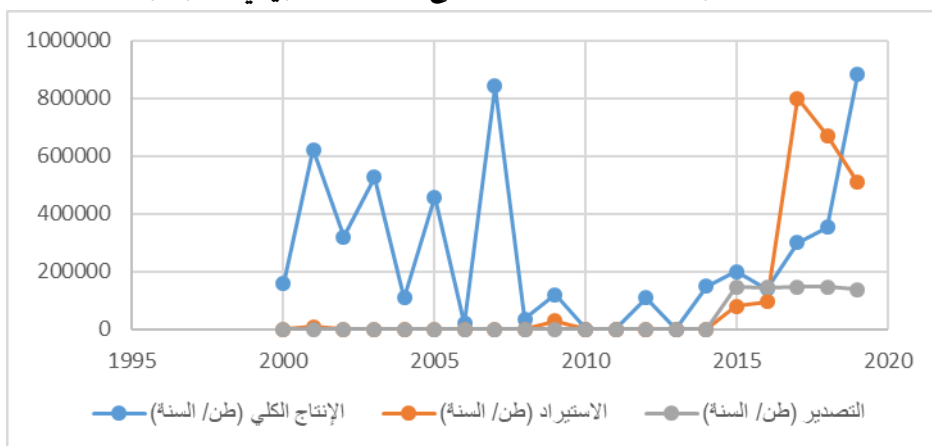
2.5 تطور حركة الصادرات والواردات انتاج الصيد البحري في الجزائر:

كما يبرز الشكل أن عمليتي الاستيراد والتصدير لمنتجات الصيد البحري متقاربة الكمية ويمكن ملاحظة فارق كمية واضح بينهما خلال سنة 2009 حيث تفوق كمية الاستيراد عملية التصدير بفارق 92000 طن "عدم اكتفاء من امدادات المنتجات المائية" حيث بلغت قيمة الاستيرادات الصيدية البحرية 864,203 مليون دج في حين بلغت صادراتها من نفس السنة 702,06 مليون دج حسب المؤشرات الإحصائية الرئيسية للصيد البحري وتربية المائيات للفترة 2000 – 2019، أما خلال الفترة (2014 – 2016) حققت الكمية المصدرة فارقا إيجابيا وصل إلى الضعف، خلال الفترة (2017- 2019) ارتفعت الكمية المستوردة من المنتجات الصيدية إلى أعلى مستوياتها خلال فترة الدراسة وصل إلى 800103 طن سنة 2017 بقيمة 1670 مليون دج لتصل إلى 509122 طن سنة 2019 بقيمة 1999,31 مليون دج. في حين أن الصادرات البحرية فقد حققت

قيما متصاعدة في حدود (354,21 – 975,67 مليون دج) خلال الفترة (2000-2008) ثم سجلت منحنى منخفضا خلال الفترة (2009-2013) في حدود (503,681-702,06 مليون دج)، لتعيد ارتفاعها التدريجي إذ بلغت قيمة صادرات المنتجات السمكية الجزائرية 35 مليون دولار في عام 2023، وفقًا لمدير مراقبة نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات وضبط السوق بوزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية، الموجهة إلى دول افريقية (السنغال وكوت ديفوار وبوركينا فاسو) وشملت الصادرات السمكية المختلفة من الأسماك، بما في ذلك الشبوط.

كل هذه التغيرات الطارئة على الكميات المستوردة والمصدرة تعكس جهود الدولة الجزائرية في محاولتها تحقيق توازن غذائي بدعم الأمن الغذائي العام كأحد أهم أهداف التنمية المستدامة. بالمقارنة مع ما تم تحقيقه من إمدادات غذائية كما هو مبين في الشكل 6 حيث انتقل متوسط كفاية الامدادات الغذائية من 127 خلال الفترة (2000-2002) إلى 153 خلال الفترة (2019-2021) إذ يأخذ منحنى إيجابي على العموم.

الشكل 3: حركة صادرات وواردات إنتاج الصيد البحري في الجزائر (2000-2019)

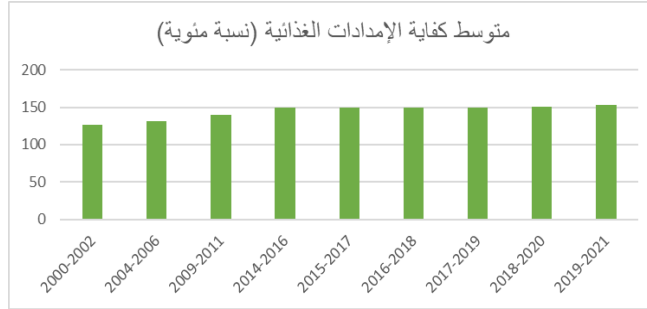


المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الموقع: https://mpeche.gov.dz/?page_id=416

حيث تم إثبات الفرضية (2) المساهمة النوعية المتوسطة لمشاريع الاستثمارية الزرقاء في تحقيق الأمن الغذائي لأن هذا الأخير يشمل الإمدادات الغذائية السمكية من إنتاج الأسماك وتربية الأحياء المائية، والتي تعد موارد جد مهمة. إذ تساهم في دعم الأمن الغذائي وتسعى الحكومة الجزائرية لتطوير هذا القطاع وزيادة إنتاجه والتركيز على الاستغلال الأمثل لمئات الموارد الطبيعية وتحسين سلسلة الإمداد الغذائي، هذا الأخير غير مرتبط فقط بإنجازات المشاريع الاستثمارية

الزرقاء بل ويتعداها إلى إنجازات وتوفير مشاريع استثمارية من نوع آخر ذات الصلة، وهي الأخرى تحتاج إلى الدعم والمتابعة التقنية والتنظيمية وتوفير التكنولوجيا الحديثة في التسيير الجيد لها.

الشكل 4: مستويات الأمن الغذائي (الامدادات الغذائية) في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2021)



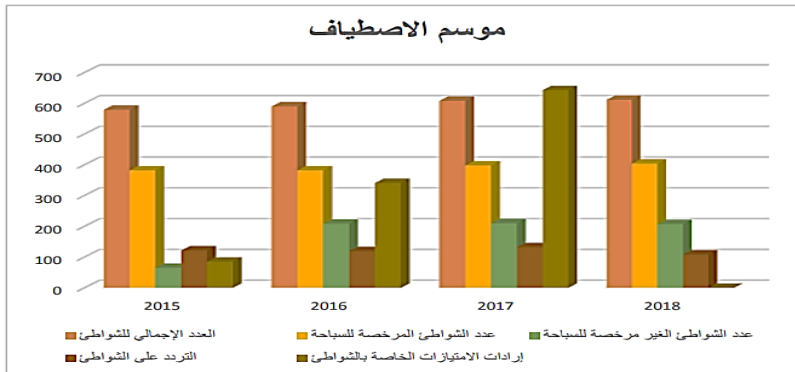
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الفارو، 2022.

وما يثبت ذلك هو انخفاض نسبة انتشار نقص التغذية في الجزائر من 8% إلى نسبة أكبر من 2,5%. خلال نفس الفترة.

3.5 تردد السياح على الشواطئ موسم الاصطياف:

كما أن الدعم المالي الموجه للاقتصاد الأزرق يساهم في إنعاش السياحة الساحلية بالجزائر وهذا ما يضيف تنوعا على السياحة في الجزائر عموما وذلك يشجع على استحداث مصدر جديد لإيرادات الاقتصاد الجزائري، حيث يظهر الشكل أن التردد على المناطق الساحلية في تزايد مستمر خلال الفترة (2015- 2017) لينخفض نسبيا سنة 2018، إلا أن هذا التغير في تردد الأفراد على الشواطئ غير كاف ولا يتوافق مع عدد الشواطئ الإجمالي والمرخص للسياحة وهذا ما انعكس على إيرادات الامتيازات الخاصة بها حيث تأخذ نفس التغير خلال الفترة (2015- 2018).

الشكل 5: عدد الشواطئ المرخصة وغير المرخصة للسباحة والتردد عليها وإيرادات إمتيازاتها.



المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية 2015- 2018، ص14.

6. خاتمة

تعتبر الاستثمارات التنموية الزرقاء مجالا خصبا لاستثمار الإمكانيات والكوادر الشابة وإبداء مبادراتها وإبداعها في خلق أسواق جديدة تمكن الاقتصاد الوطني من اكتساب تنوع غذائي قيم لمواجهة كل الآفات الصحية إثناء التجارة الخارجية المحلية بإنتاج أوفر من الصيد البحري وتربية المائيات، إضافة إلى تحفيز النشاط السياحي الأزرق في البلاد.

كما تمنح الاستثمارات الزرقاء فرصا تشغيلية فريدة جد هامة لذلك قامت الدولة الجزائرية بوضع آليات وهيئات وبرامج تمويلية داعمة لهذا النوع من المشاريع لترقية التجارة الخارجية بالأخص للخروج من دائرة أحادية التصدير "الاعتماد على المحروقات فقط"

مع كل ذلك تبقى تجربة الاستثمارات الزرقاء بحاجة إلى المرافقة والتوجيه التقني من قبل الهيئات المتخصصة من أجل الوصول إلى التسيير الفعال لها وتنظيم أعمالها نظرا لخصوصية مجال عملها من جهة وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى وفق مقاربة اقتصادية شاملة. وبهذا الشأن يمكن تقديم جملة المقترحات الآتية:

- تأكيد أهمية تكثيف دعم المشاريع المفاولاتية الزرقاء ماليا لضمان إنتاج محلي يكفل الإكتفاء الذاتي والدفع بعجلة التنمية في الأجل الطويل.
- تطوير البنى التحتية وتوفير الإمكانيات المادية والتكنولوجية وتأهيل اليد العاملة لتبني لوجيستيات أكاديمية يمكن الاستفادة منها في رفع مستويات الإنتاجية في عدة قطاعات وقطاع الصيد البحري والأسماك خاصة.
- ضرورة الاهتمام بالتخطيط في إدارة المناطق الساحلية وتدعيم المناطق البحرية وحمايتها كآلية لنمو الاقتصاد الأزرق وعليه تحقيق مقاربة التنمية الاقتصادية الزرقاء.
- تثمين الشراكات الدولية في البحث والتطوير وفتح أسواق جديدة والتوزيع الكفء للمنتجات الغذائية المختلفة بالأسعار الأقل كلفة وتحويل الفروقات المناخية بين الدول إلى فرص ابتكارية استثمارية تدعو للتجديد التكنولوجي المشترك هدفه القضاء على الجوع والفقر.

7. قائمة المراجع

1.7 المراجع العربية:

المؤلفات:

- علي عدنان الفيل. (2010). *التشريع الدولي لحماية البيئة*. عمان، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.

المقالات:

- سفيان جبران، و إيمان قلال. (جوان، 2018). دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية في دول المتوسط. مجلة تحولات.

التقارير:

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2014). *حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم*.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2022). *تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم: نحو التحول الأزرق*. روما.
- منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة. (2015). *تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030*. تاريخ الاسترداد 07 أكتوبر، 2015

مواقع الانترنت:

- البنك الدولي، المحيطات. (11 02، 2019). *المحيطات: موجز نتائج القطاع*. تم الاسترداد من: www.albankadauuli.org/ar/result/2013/04/13/oceans-result-profile.
- برنامج الأمم المتحدة. (24 03، 2019). *الأمم المتحدة تعلن الحرب على بلاستيك المحيطات*. تم الاسترداد من: <https://www.unep.org/unepmap/ar/node?%2F=>
- عبد الله ونيس الترهاني. (16 02، 2019). *الاقتصاد الأزرق (الجزء الأول)*، بوابة إفريقيا الإخبارية. تاريخ الاسترداد 24 03، 2019، من <http://afrigatenews.net/opinion>

2.7 المراجع الأجنبية:

Rapports :

- United Nation. (2016). *"Africa's Blue Economy: A policy Handbook "*. Economic Commission for Africa.
- Agardy, T.& et al. (2011). *"Mind the gap: Addressing the shortcomings of marine protected areas through large scale "*, Marine Spatial Planning.
- Carvalho, N., & et al. (2019). *"The EU Blue Economy Report 2019 "*. European Union.

- European Union. (2018). *"The Annual Economic Report on EU Blue Economy"*. European Union.
- Christie, P.; White, A. T. (2007). *"Best Practices for Improved Governance of Coral Reef Marine Protected Areas"*, Coral Reefs.
- Middlebury Institute of International Studies. (2020). *Middlebury Institute of "Our History and Methodology"*.
- IOC-UNESCO . (2017). *"Marine Spatial Planning Programme"*.
- The World Bank. (2017). *"What is the Blue Economy?"*. Consulté le 05 14, 2020.
- United Nation. (2016). *"Africa's Blue Economy: A policy Handbook "*. Economic Commission for Africa.
- World Bank Group. (2016). *BLUE ECONOMY DEVELOPMENT FRAM WORK: Growing The Blue Economy to Combat Poverty and Accelerate Prosperity*. World Bank Group.
- World Wildlife Fund. (2018). *" Principles for a Sustainable Blue Economy"*. World Wildlife Fund.

Articles :

- Christopher, S & Robert J. (2003). "A Global Analysis of Human Settlement in Coastal Zones". *Journal of Coastal Research*, 19(3).
- Baltic Organisations' Network for Funding Science. (2016). *"Towards sustainable blue growth"* (éd. BONUS Publication No). BONUS Publication No.
- Brown, K., & et al. (2002). *"Making Waves: Integrating coastal conservation and development, London"*. Earthscan Publications Limited.
- Corbett, J., & et al. (2016). "Environmental Policy and Technological Innovation in Shipbuilding". *OECD Science, Technology and Industry Policy Papers No(28)*.
- Ketchum, B. H. (1972). *" The water's edge: critical problems of the coastal zone"*, *Coastal Zone Workshop, 22 May-3 June 1972 Woods Hole, Massachusetts*. Cambridge: MIT Press.
- Laffoley, D. d'A., (ed.). (2008). *"Towards Networks of Marine Protected Areas"*. The MPA Plan of Action for IUCN's World Commission on Protected Areas. IUCN WCPA, IUCN WCPA, Gland, Switzerland.

- Michelle Voyer and others. (2017). THE BLUE ECONOMY IN AUSTRALIA: Conceptualizing the Blue economy its Relationship with Maritime Security and its Role in Australian Oceans Governance. *National Libry of Australia*.
- Romero, A. F., et al. (2014). "Self-diagnosis method as an assessment tool for environmental management of Brazilian ports". *Revista de Gestão Costeira Integrada*, 14(02).
- Smith-Godfrey, S. (2016, April). " Defining the Blue Economy", Maritime Affairs. *Journal of the National Maritime Foundation of India*, 05.
- Thia-Eng, C. (1993). "Essential Elements of Integrated Coastal Zone Management". *Ocean and Coastal Management*(21).
- UNEP. (2017). "*Marine Spatial Planning and the protection of biodiversity Beyond national jurisdiction (BBNJ) in the Mediterranean Sea*". Thirteenth Meeting of Focal Points for Specially Protected Areas Alexandria, Egypt.
- Wenhea, L.& al. (2019, June). " Successful Blue Economy Examples with an Emphasis on International Perspectives". *frontiers in Marine Science*.
- Wenzel, L & D'Iorio, M. (2011). "*Definition & Classification System for U.S. Marine Protected Areas*".